الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.23

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

15 March 1999
Arabic
Original: French

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٣
المعقودة في المقر، نيويورك،
الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي ..... (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعتمدة بتوافق الآراء بشأن التنمية (تابع)

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

المحتويات (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ ومتابعة الاتفاقات الرئيسية المعتمدة بتوافق الآراء بشأن التنمية (تابع)

'١' تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

'٢' تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/C.2/53/L.12)

١ - **السيد هدايات** (إندونيسيا): عرض مشروع القرار A/C.2/53/L.12 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الأزمة المالية التي حدثت مؤخرا أبرزت أهمية الاستراتيجية الإنمائية الدولية. وينبغي التفكير في إعداد استراتيجية جديدة للعقد القادم. وفي هذا الصدد ينبغي للأمين العام أن يبرز في التقرير التحليلي المطلوب منه تقديمه المجالات التي ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر في الاستراتيجية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الخامس.

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

مشروع قرار بشأن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/C.2/53/L.13).

٢ - **السيد ريفا** (أوكرانيا): قدم مشروع القرار A/C.2/53/L.13، فأعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انضمت إلى مقدمي المشروع، وأعرب عن أمله في أن يعتمد نصه بتوافق الآراء.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/53/25، و A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، و A/53/96، و A/53/156-S/1998/78، و A/53/165-S/1998/601، و A/53/371-S/1998/848، و A/53/416، و A/53/425 و A/53/487)

(ب) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/53/449)

(ج) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (تابع) (A/53/65-E/1998/5 و A/53/358)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/53/451)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/53/516)

مشروع قرار بشأن التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو (A/C.2/53/L.11)

٣ - **السيد هابسورو** (إندونيسيا): عرض مشروع القرار A/C.2/53/L.11 نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن ظاهرة النينيو ظاهرة متكررة ويمكن التنبؤ بها، وأعرب عن ارتياحه لتعزيز التعاون من جانب المجتمع الدولي مع البلدان المتضررة.

٤ - **السيد كانوتو** (الكرسي الرسولي): قال إن مسألة حماية المناخ العالمي يمكن اختصارها ببساطة في معرفة إن كانت البلدان النامية تستطيع تحديث مجتمعاتها دون تعريض البيئة للخطر. فنصف انبعاثات غازات الدفيئة تصدر بسبب استخدام الوقود الأحفوري. والأنشطة التي يقوم بها ٢٥ في المائة من سكان العالم هي السبب في ٧٥ في المائة من تلك الانبعاثات. وقد كان يعتقد في الماضي أن على البلدان النامية أن تسير في نفس الدرب تجاه التنمية الذي سلكته البلدان المتقدمة النمو أيّا كانت الاختلافات من حيث الموارد المتاحة أو الهياكل الاجتماعية أو التوجه السياسي أو الخلفية التاريخية. وقد ثبت فشل هذا النهج. وقد كان يعتقد أيضا أن الاقتصاد ينظم ذاته بذاته وأن ثمة ناقوسا يدق تلقائيا معلنا عن الخطر كلما بدأ نقص الموارد الطبيعية ولكن الحال ليس كذلك. فلقد أدى السعي لتحقيق المصالح الفردية دون اعتبار لتناقص الموارد الطبيعية إلى عدم استدامة التنمية. ولا توجد وصفه سحرية ولا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحل جميع المشاكل.

٥ - واستطرد قائلا إن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أدى إلى تدهور البيئة عن طريق التصحر وإزالة الأحراج واستنفاد طبقة الأوزون ونضوب البحيرات ومجاري المياه وانقراض أنواع النباتات والحيوانات. وقد أكد البابا جون بول الثاني منذ ٢٠ سنة تقريبا ضرورة توخي الحيطة في الأخذ بأوجه التقدم التكنولوجي والعلمي وعدم جواز التدخل في أي مجال من النظام الإيكولوجي دون اكتراث بما قد يترتب على ذلك من نتائج في المجالات الأخرى ودون مبالاة برفاه الأجيال المقبلة. ويعيش ٦٠ في المائة من سكان العالم في مناطق نائية لا تتوفر لهم فيها المصادر التقليدية للطاقة. وليس لهؤلاء الناس من حل آخر أحيانا سوى حرق الغابات البكر.

٦ - وأردف قائلا إنه بعد الثورة الأولى التي شهدت تنمية الزراعة، وبعد الانقلاب الصناعي آن الأوان للشروع في ثورة ثالثة تقوم على تبادل المعارف والمعلومات. وحتى تكون التنمية مستدامة، يجب الانتقال من استخدام الموارد الطبيعية إلى استخدام المعرفة. فالبلدان النامية في حاجة إلى أن تصبح بلدانا صناعية وأن تقضي على الفقر والبطالة والأمية دون تعريض مستقبلها للخطر. ولقد باءت حتى الآن بالفشل جميع المحاولات المبذولة لحل

تلك المشاكل كل مشكلة على حدة. وينبغي النظر إلى الشواغل البيئية لا كمشكلة إضافية بل بوصفها حفازا يمكّن البشرية من تحقيق جميع أهدافها.

٧ - **السيد أزتورك** (تركيا): قال إن بلده يود أن يحذف الإشارة إليه من المرفقين الأول والثاني من الاتفاقية الإطارية بشأن تغـّير المناخ. وإن تركيا وإن كانت تتفق عموما مع روح هذه الاتفاقية، إلا أنها لم تنضم إليها لأنها أدرجت في المرفقين الأول والثاني مع البلدان المتقدمة النمو التي حققت جميع مراحل تحولها إلى بلدان صناعية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإن إدراج تركيا في هذين المرفقين يحملها مسؤوليات لا قبل لها بها في الوقت الحاضر. فالانبعاثات الاصطناعية التركية لا تمثل سوى ١٠ في المائة من متوسط ما يصدر عن البلدان الواردة أسماؤها في المرفق الثاني. فالاستهلاك التركي من الطاقة يبلغ حوالي خـُمس متوسط ما تستهلكه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وربع متوسط ما تستهلكه بلدان الاتحاد الأوروبي. ومساهمتها في الاحترار العالمي ليست إذن سوى قدر ضئيل مقارنة بمساهمة البلدان الواردة أسماؤها في المرفق الثاني. وتركيا تدرك مسؤولياتها حتى وإن لم تكن طرفا في الاتفاقية. فقد اتخذت التدابير التشريعية اللازمة للحد من مستويات انبعاثاتها إلى النسبة الموصى بها فيما يتعلق بالبلدان الواردة أسماؤها في المرفق الأول. وتواصل تركيا التبرع إلى مرفق البيئة العالمية على النحو المطلوب في المرفق الثاني. وتقدم تركيا معونة مالية كبيرة إلى البلدان النامية.

٨ - ولقد أثير من قبل موضوع حذف اسم تركيا من مرفقي الاتفاقية الإطارية في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف الثالث المعقودة في كيوتو وفي اجتماع الهيئة الفرعية المسؤولة عن التنفيذ في بون؛ وستناقش مجددا في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في بوينس أيرس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

٩ - وأضاف قائلا إن تركيا ترى أنه ينبغي أن تراعى في الالتزامات المطلوب الوفاء بها الحالة والمسؤوليات المحددة للأطراف المعنية، وهي تطلب إعادة النظر في إدراجها في هذين المرفقين لأنها تعتبر أن التلوث الصادر عنها يقل كثيرا عن التلوث الذي يصدر عن البلدان الأخرى الواردة أسماؤها في ذينك المرفقين.

١٠ - **السيدة ماكدونالد** (نيوزيلندا): قالت إن التنمية المستدامة تتطلب نهجا محليا ويجب تعزيز الصلة بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمستقبل التنمية المستدامة إنما هو في يد السلطات المحلية والوطنية إلى حد بعيد والمشاكل العالمية هي التي تتطلب حلولا عالمية. وتقر نيوزيلندا بأهمية أن تساهم في حل المشاكل العالمية بالرغم من أنها تقع بعيدا عن المراكز الرئيسية حيث السكان والتلوث.

١١ - واسترسلت قائلة إن نيوزيلندا تشاطـــر بلدان المنطقة وجميع البلدان المعرضة لآثار التغيرات المناخية ما يساورها من الشواغل. وهي ترى أن بروتوكول كيوتو يشكل خطوة إلى الأمام ولكنه يظل غير كاف. وتتيح الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف إمكانية حل بعض المشاكل المعلـّقة. وينبغي إيلاء الأولوية في ذلك إلى وضع قواعد الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات وينبغي أن يكون تبادل هذه الحقوق حرا ومفتوحا ودون أي قيود كأن تحدد حصص أو توضع حدود قصوى تحدث اختلالات في السوق وتنال من فعاليته. ومن الأهمية بمكان أن ترمي القواعد المعتزم صياغتها، إلى جعل تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات أمرا عمليا وفعالا في نفس الوقت.

١٢ - وأضافت أنه قد شدد في الاجتماع الذي عقد مؤخرا لمنتدى بلدان المحيط الهادئ، على القلق العميق الذي يساور أعضاءه بشأن الأثر المترتب على تغيُّر المناخ. وأيدت نيوزيلندا بيان زعماء المنتدى بشأن تغيُّر المناخ (A/53/416، التذييل الثاني) الذي أكد فيه المنتدى على ضرورة أن تكون البلدان المتقدمة النمو أول من يبادر ببذل جهود ترمي إلى مكافحة التغيرات المناخية وشددت على ضرورة توسيع المشاركة العالمية في تلك الجهود.

١٣ - وقالت إن وفد بلدها يرحب بالتقدم المحرز في الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي عقد في براتسلافا في أيار/ مايو ١٩٩٨ ويسره تسليم المؤتمر بأهمية التعاون مع العمليات والمنظمات الأخرى. فمن الضروري، بالفعل، تجنُّب ازدواجية الجهود، والاستفادة إلى أقصى حد من مواطن قوة الكيانات الأخرى.

١٤ - وأردفت قائلة إن من الأهمية بمكان الاضطلاع بالأعمال المتعلقة بالاتفاقية على نحو فعال وشفاف وتتيح للوفود الصغيرة أن تشارك في تلك الأعمال. فالدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة بوجه خاص لظواهر عالمية لا تستطيع أن تسيطر عليها كتغيُّر المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، وعلى المجتمع الدولي أن يكفل عدم تعرض مستقبلها للخطر. وأضافت أن نيوزيلندا ترحِّب في هذا الصدد بالمبادرات المزمع القيام بها في عام ١٩٩٩ وبتنفيذ برنامج عمل بربادوس. وتأمل في أن تمكن الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة من وضع إطار لتنفيذ هذا البرنامج على نحو شامل وفعال وترحِّب بالدور المناط بلجنة التنمية المستدامة في التحضير لتلك الدورة.

١٥ - **السيد كويش** (كينيا): قال إن بلده أعد خطة عمل وطنية لمكافحة التصحر يجري تنفيذها تحت رعاية الأمانة الوطنية للبيئة. فالتصحر مشكلة خطيرة في كينيا إذ يصيب ٨٠ في المائة من أراضي البلد حيث يعيش في الفقر حوالي ١٠ ملايين نسمة بسبب الأثر المترتب على الجفاف. ويرمي البلد على المدى الطويل إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر وكفالة الأمن الغذائي وحماية البيئة. وينبغي للسلطات أن تنظم في هذا الصدد برامج تشارك فيها كل الأطراف المعنية وأن تنشئ الإطار القانوني اللازم. ولكي تنجح خطة العمل الوطنية هذه لا بد أن تدرج فيها مساهمات مختلف الجهات الاجتماعية والثقافية في كينيا.

١٦ - واسترسل قائلا إنه على نحو ما يتبيَّن من برامج خطة العمل الوطنية، تضطلع الحكومة بدور نشط في مكافحة التصحر ولكن تدعمها أيضا في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى الجماهيري والمانحون والمنظمات الدولية التي تقدم الدعم المالي والتقني. وتضم اللجنة التوجيهية للخطة ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأوساط الجامعية والمنظمات الدولية. وتدعم الحكومة اللجنة الوطنية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالتصحر التي تضم جميع المنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال. وهذه الخطة التي تتضمن أيضا برامج لتوعية الجمهور أصبحت تغطي الآن أحياء عديدة وتتضمن تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية.

١٧ - وأردفت قائلة إنه بالرغم من بعض الصعوبات، كنقص الموارد والتكنولوجيا، قطعت كينيا شوطا طويلا في مكافحـــة التصحر. وهي تطلب من الجمعية العامة أن تشجع على اتخاذ تدابير ترمي إلى مساعدة البلدان

ولا سيما البلدان الأفريقية على تنفيذ خطط عمل إقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي بالتالي أن تتاح لتلك البلدان الموارد الكافية وبرامج لبناء قدراتها على تنفيذ تلك الخطط.

١٨ - **السيد رونبرغ** (جزر مارشال): تحدث عن حماية البيئة العالمية فقال إن حكومته تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها العلماء لإيجاد حل لمشكلة تغيُّر المناخ. وينبغي للبلدان الصناعية أن تتخذ تدابير أشد حزما للحد من انبعاثات غازات الدفيئة ووصف في هذا الصدد بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ بأنه ناقص جدا وقال إن الامتيازات الاعتباطية التي يمنحها قد تعرض للفشل الجهود الأوسع نطاقا المبذولة للحد من تلك الانبعاثات. وينبغي توخي نهج علمي بدرجة أكبر لتحديد البلدان الصناعية التي يتعين عليها زيادة نسبة الحد من انبعاثاتها.

١٩ - وعلى المستوى الوطني، أنشأت الحكومة لجنة وطنية معنية بتغير المناخ، تضم ممثلين عن عدد من الوزارات ومن القطاع الخاص. وستقترح هذه اللجنة تدابير مناسبة ترمي إلى المضي قدما في تنفيذ الاتفاقية الإطارية. وستسعى جزر مارشال جاهدة في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذين سيعقد في بوينس آيرس إلى توجيه تطبيق هذه الاتفاقية وبروتوكول كيوتو نحو اتخاذ تدابير ملموسة وستتعاون في ذلك على نحو وثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتنفيذ برنامج عمل بربادوس، قال إن لجنة التنمية المستدامة قد لاحظت بقلق أن استجابة مجتمع المانحين الدولي كانت أقل بكثير من الحد الكافي مقارنة بالجهود الكبيرة التي بذلت على المستويين الوطني ودون الإقليمي. وتؤيد جزر مارشال الدعوة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة يجمع في القريب بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والحكومات والوكالات المانحة. ولقد تساعد هذه المبادرة تلك البلدان على تنفيذ برنامج العمل. ويستصوب في هذا الشأن أن يقدم مجتمع المانحين تبرعات لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية غير الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة في هذا الاجتماع وكذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستقوم عام ١٩٩٩ بإعداد تقييم للتقدم المحرز في متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١ - وتحدث عن التنوع البيولوجي، فقال إن جزر مارشال وبلدانا جزرية أخرى في المحيط الهادئ ساهمت إلى حد بعيد في أعمال مؤتمر الأطراف الذي عقد في براتسلافا بشأن الاتفاقية المعنية بذلك الموضوع. فقد نظمت تلك البلدان، بدعم من عدة بلدان ومنظمات غير حكومية، حلقة عمل تحضيرية مكنتها من اتخاذ موقف موحَّد في المؤتمر.

٢٢ - وأضاف قائلا إن مسألة الأمن البيولوجي هي محل مناقشات ساخنة في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي. وأن العديد من البلدان النامية تخشى من أن تصبح مسرحا لاختبار مواد جديدة يحتمل أن تكون خطرة. فحرية الاتجار بمنتجات الهندسة البيولوجية يعرض تلك البلدان إلى أخطار شديدة. وتعكف جزر مارشال على وضع مجموعة قواعد تنظم مسائل الأمن البيولوجي على أراضيها وستقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

٢٣ - وفيما يتعلق بمكافحة التصحر، قال إن جزر مارشال انضمت مؤخرا إلى الاتفاقية المتعلقة بهذه المسألة. وقد تعرض بلده في عام ١٩٩٧ إلى موجة شديدة من الجفاف وهو يبذل قصاراه لتخفيف آثارها القصيرة الأجل مستعينا في ذلك بالمساعدة التقنية والمادية التي قدمتها إليه اليابان والولايات المتحدة ولكن لا بد من وجود استراتيجية طويلة الأجل. ويرحّب بلده بأن يشارك في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في تلك الاتفاقية الهامة.

٢٤ - **السيد أو وين أونغ** (ميانمار): قال إن التنوع البيولوجي لا يشكل الحصيلة النهائية لجميع النظم الإيكولوجية والأنواع الحية، لكنه يمثل التغير في داخلها وفيما بينها. ومن ثم، فإنه يشكل مجالا واسع النطاق. وفي ظل الاعتماد الكامل للبشر، من أجل بقائهم، على أنواع الحيوانات والنباتات في العالم، فإن الحفاظ على التنوع البيولوجي يصبح أمرا لا مناص منه. وتعلق ميانمار أهمية بالغة على هذه المسألة. وكانت ميانمار أحد الموقعين الأصليين على اتفاقية التنوع البيولوجي، كما أنها طرف في عدد من الاتفاقات والاتفاقيات المتعلقة بحماية الحياة الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فإنها بحكم تقاليدها وثقافتها تولي بالغ الاحترام لكل أشكال الحياة.

٢٥ - وفي الوقت الراهن، تمثل الغابات المحمية نسبة ٢ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية في البلد، ولكن هناك هدفا طويل الأجل بزيادة هذه النسبة إلى ١٠ في المائة. وميانمار ثرية بما لديها من أنواع الحيوانات والنباتات التي لم يتم بعد تحديد الكثير منها. وتوفر تشريعاتها أشكالا مختلفة من الحماية لما لديها من أنواع الحيوانات، وتغطي غاباتها المحمية الرسمية أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ ميل مربع. وقد نجحت، بفضل خبرتها على مدى أكثر من قرن في إدارة الغابات، في وضع نظام يجمع بين الاستغلال الرشيد للتنوع البيولوجي وحمايته.

٢٦ - ومضى قائلا إنه على الرغم من ذلك، فإن توافر الموارد الطبيعية الغنية ليس بالأمر الكافي، إذ سيظل من المتعين إدارتها بصورة أكثر منهجية واتساما بالطابع العلمي. وسوف يتطلب ذلك تعاونا إقليميا وأقاليميا ودوليا ولا سيما فيما يتعلق بإدارة الأنشطة الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهاجرة، وتنمية المؤسسات والقدرات، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء نظام معلومات لقواعد البيانات. وتعمل ميانمار بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومختلف المنظمات غير الحكومية من أجل حماية الأحياء البرية، كما قامت، في سياق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بإقامة علاقات مع بلدان آسيوية عديدة من أجل حماية الغابات. ومن شأن هذه الأنشطة المشتركة تيسير تبادل الخبرات وتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية.

٢٧ - وقال إن حكومته، وهي طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر منذ عام ١٩٩٧، تدرك منذ أمد طويل عواقب التصحر، الذي يؤثر على المنطقة الوسطى من ميانمار. وقد قامت ميانمار، كجزء من مشروع لإعادة التحريج في المقاطعات التسع للمنطقة القاحلة في البلد، بإنشاء المزارع بمشاركة من السكان المحليين الذين سيكون من حقهم استعمال خشب الوقود الذي سيتم انتاجه. وستؤدي هذه المزارع إلى تحسين حالتهم المعيشية، فضلا عن وقف تحات التربة وتحسين الأحوال المناخية. وجرى الاضطلاع بمشروع من هذا القبيل في منطقة جبل بوبا، وله أثر ملحوظ سواء على الأحوال المناخية أو على رفاه السكان. وقد أظهر مشروع إعادة التحريج أن اقتران الإرادة السياسية من جانب السلطات بالمشاركة الفعالة من جانب سكان المناطق الريفية يمكن أن يحقق المعجزات. ومع ذلك، وعلى الرغم من تصميم الحكومة والسكان، فإن مواردهم محدودة، وهناك حاجة

إلى المساعدة سواء بالأموال، أو بالخبرة التقنية، أو المساعدة العينية، من أجل مكافحة التصحر بصورة أقوى. وأضاف قائلا إن ميانمار، ترحب في هذا الصدد، بعقد الدورة الثانية المقبلة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقدها في داكار.

٢٨ - **السيد سيرسال دي شيريزانو** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إن المنظمة مصممة على الإسهام في إنجاح الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بما لها من ولاية تتمثل في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، تعمل في مجالات عديدة متصلة بالبيئة، ولا سيما نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وقد وفرت التسهيلات لعقد اجتماع لفريق بحث بشأن تغير المناخ نظمته مؤخرا مجموعة الـ ٧٧، كما نظمت اجتماعا لفريق خبراء في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن آلية التنمية النظيفة والتنمية الصناعية المستدامة. وتعنى اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو بالقضايا التي من شأنها التأثير على التعاون الإنمائي والاستثمار الصناعي، ومن ثم على مبادئ اليونيدو التوجيهية المتعلقة بالسياسات، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز الابتكارات التقنية والبحث عن التمويل. واليونيدو، إدراكا منها للأهمية الحاسمة لتغير المناخ، ورغبة منها في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ أحكام الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو، فإنها تعمل على تبسيط هيكلها وقدراتها التقنية، وتحث البلدان النامية على استعراض أنماطها الإنتاجية والاستهلاكية وعلى تمويل نقل التكنولوجيات النظيفة والأخذ بها.

٢٩ - واسترسل قائلا إن البلدان النامية، التي تتزايد أهميتها بالنسبة للتنمية الصناعية العالمية، يمكن أن تقوم بدور حاسم في المفاوضات بشأن تغير المناخ. ويعد بروتوكول كيوتو، الذي يهدف إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، علامة هامة على طريق التنمية الصناعية المستدامة. وهو يوفر، في بعض المجالات، آليات مرنة يمكن استخدامها كأساس للتعاون؛ وينبغي أن تتركز المناقشة على التوجيهات التي يتعين تنفيذها بوجه خاص فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، والموارد الجديدة والإضافية، وآليات التنمية النظيفة، وتبادل حقوق الانبعاثات بالنسبة لبلدان المرفق باء من منظور عالمي، وذلك من أجل المضي قدما في المفاوضات. ومن الضرورة بمكان تنفيذ البروتوكول، لا سيما من أجل وضع القواعد الأساسية لتمويل آليات التنمية النظيفة. واستنادا إلى الاتجاه الراهن للمساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ آليات كيوتو، ربما يكون من الضروري التماس مصادر تمويل جديدة لآليات التنمية النظيفة، على غرار الاستثمار الذي يعززه تحرير التجارة وديناميات القطاع الخاص، أو عن طريق تبادل حقوق الانبعاثات، وذلك في حالة عمليات نقل التكنولوجيا المؤدية إلى تقليل الانبعاثات. وآلية التمويل هذه، التي يحتمل لها أن تصبح بالغة الأهمية في المستقبل، هي حاليا موضوع مشروع بحثي تضطلع به اليونيدو.

٣٠ - **السيد اسيماه** (أوغندا): قال إن بلده يعلق أهمية على متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعقودة في روما. وقال إن التنمية المستدامة تشكل تحديا قويا بوجه خاص في النظم البيئية الهشة، مثل منطقة الساحل - وهنا تكمن الأهمية الحاسمة للاتفاقية، التي توفر إطار العمل الأساسي. وأعرب عن قلق وفده إزاء بطء التقدم المحرز في الجهود المبذولة لإنشاء الآلية العالمية، وعن أمله في أن يفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بالتزاماتهم في هذا المجال دونما تأخير. وأعرب عن الأمل في أن يوفر المجتمع

الدولي لأمانة الاتفاقية ما يلزمها من موارد للاضطلاع بولايتها. كما أعرب عن ترحيب وفده بتوقيع اتفاق المقر بين الأمم المتحدة وألمانيا، البلد المضيف، وعن أمله في أن تنتقل الأمانة إلى بون مع مطلع عام ١٩٩٩ وفقا للتخطيط الموضوع. ويؤيد وفده كذلك إنشاء لجنة، تكون بمثابة هيئة فرعية لمؤتمر الأطراف، لكي تستعرض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٣١ - **السيدة فايل - هالي** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إنها ستركز أساسا على الجهود التي يبذلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل إنشاء الآلية العالمية المنصوص عليها في اتفاقية مكافحة التصحر. ولما كانت مكافحة التصحر تقع ضمن ولاية الصندوق، فقد استثمر ما يربو على ٣ بلايين دولار في مشاريع التنمية المحلية وتنمية القدرات المحلية في المناطق القاحلة. وفي مجال المساعدة التقنية، قام بمنح الإعانات لتلبية احتياجات صغار المزارعين في مناطق النظم البيئية الهشة، كما قام بتطوير التكنولوجيات التي يحتمل أن يكون لها أثر طويل الأجل (مثل الأنواع المقاومة للآفات، وتحسين نظم معالجة المياه، واتخاذ تدابير منخفضة التكلفة لحماية التربة والمياه). وفي أعقاب حالات الجفاف المدمرة التي اجتاحت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مطلع الثمانينات، كان الصندوق هو أول مؤسسة مالية دولية تضع برنامجا خاصا لمساعدة هذه البلدان، وعبأ له ما يربو على ٧٠٠ مليون دولار.

٣٢ - وقالت إن الصندوق على اقتناع بأن مكافحة التصحر تعتمد أساسا على تعبئة الموارد وفعالية التخطيط فضلا عما للشراكة من أهمية أساسية، ولا سيما مع البلدان المتضررة بربقة التصحر. وقد اتخذت خطوات حاسمة نحو إنشاء الآلية العالمية؛ وفي عام ١٩٩٧، وقع اختيار مؤتمر الأطراف على الصندوق ليكون مقرا للآلية العالمية. وفي عام ١٩٩٨ أيد المجلس التنفيذي للصندوق هذا القرار. وأعربت عن ترحيب الصندوق بالنجاح الذي تكللت به المفاوضات بشأن أساليب التعاون مع أمانة الاتفاقية؛ وقالت إنه سيجري عرض مذكرة تفاهم أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف التي ستعقد في داكار.

٣٣ - وأشارت إلى أن الآلية العالمية لم ينظر إليها في البداية باعتبارها هيئة تمويل مركزية ولكن باعتبارها نقطة الارتكاز لشبكة دينامية من الشركاء الذين يقدم كل منهم إسهاما محددا في مكافحة التصحر. وانطلاقا من هذه الروح، وافق مؤتمر الأطراف على اتفاق التعاون المشترك بين المؤسسات وأنشأ الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لجنة لتسهيل أداء مهمة الآلية العالمية، التي تمت زيادة عدد أعضائها. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، ستكون لجنة التيسير قد عقدت ثلاثة اجتماعات، ستتمكن فيها من تحديد مهامها الأساسية، وآليات التعاون بينها وبين الآلية العالمية، وأساليب عمل اللجنة نفسها، والتي ستكون بمثابة هيئة استشارية خارج هيكل الآلية العالمية، ويطلب إليها العمل كلما دعت الحاجة ويؤذن لها بإنشاء أفرقة عاملة بشأن قضايا محددة.

٣٤ - ومن حيث الشراكة، فقد عمل الصندوق بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية (في مجال إعداد وتمويل المشاريع الاستثمارية في المناطق القاحلة)، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (فيما يتعلق بطلبات توفير خدمات الدعم للأفرقة القطرية) ومع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (في إعداد مذكرة التفاهم بشأن المبادرات المشتركة في إطار الاتفاقية). وأقام الصندوق أيضا روابط وثيقة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أشرف على عقد حلقة عمل نظمها كونغرس الولايات المتحدة وأتاحت الفرصة لمزيد من

النظر في الآلية العالمية في سياق التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية. ويعمل الصندوق أيضا مع أمانة مؤتمر الأطراف ومع مجموعة من المنظمات غير الحكومية من أجل زيادة الوعي العالمي بمشكلة التصحر.

٣٥ - وفيما يتعلق بتنظيم الآلية العالمية، فقد قطع بالفعل شوط طويل في إنشاء قاعدة بيانات لتنفيذ البرامج تبين الاحتياجات المالية للبلدان النامية المتضررة بالتصحر. وبفضل المساهمات السخية من ألمانيا والسويد، أمكن تعيين المدير العام للآلية. وسيجري تعيين الموظفين الأساسيين الآخرين في أوائل عام ١٩٩٩. والصندوق على اقتناع بما يمكن أن تقدمه اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية من إسهام أساسي في مكافحة الفقر والتدهور البيئي، وتقدر كل التقدير المساهمات التي يقدمها أعضاء الصندوق والشركاء في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل إنشاء الآلية العالمية.

٣٦ - **السيد كيريلا** (سري لانكا): قال إنه على الرغم مما حدث من تطورات كبيرة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لبلوغ الأهداف الموضوعة. وعلى اللجنة الثانية أن تستعرض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والبرنامج الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة المخصصة للاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فضلا عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا.

٣٧ - ولقد ذكر الأمين العام في تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة أنه يعلق أهمية كبيرة على البيئة لما لها من آثار هامة على الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، واقترح تعزيز إعادة تشكيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقال الممثل إنه يتطلع إلى تنفيذ الإصلاحات المقترحة في وقت قريب.

٣٨ - وعلى الرغم من أن التدهور البيئي أصبح يشكل عقبة رئيسية تعترض سبيل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه مما يبعث على التشجيع ما حدث من تطورات إيجابية في أعمال لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نتيجة لما اتخذ من قرارات في دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاسعة عشرة. وينبغي لكل من اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشارك مع مختلف برامج ومؤسسات الأمم المتحدة التي تعالج مسألة البيئة، أن يواصلا العمل بوصفهما الآليتين الرئيسيتين للتعاون الصناعي في مجال التنمية المستدامة.

٣٩ - وقال إنه على الرغم من الصعوبات التي يواجهها بلده فإن الحكومة تسعى إلى تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وحققت بالفعل بعض التقدم في معالجة مشاكل الفقر والبطالة. وفي هذا السياق، عقد في كولومبو المؤتمر العالمي السادس للصحفيين المعنيين بالمسائل البيئية؛ ويؤدي الصحفيون المعنيون بالمسائل البيئية دورا هاما في تركيز الاهتمام على تلك المسائل وعلى إيجاد حلول لمشاكل البيئة.

٤٠ - وأضاف قائلا إن سري لانكا ملتزمة بحماية تنوعها البيولوجي، وقد احتفلت في عام ١٩٩٥ بأول يوم وطني للتنوع البيولوجي فافتتحت معرضا دائما للتنوع البيولوجي وأصدرت رسالة إخبارية عن التنوع البيولوجي.

وهي تقوم أيضا بوضع خطط وطنية في مختلف المجالات مثل التنوع البيولوجي، والغابات، ومصائد الأسماك، وحفظ السواحل، وحفظ النباتات الطبية.

٤١ - واسترسل قائلا إن تاريخ صدور قانون البيئة الوطني يرجع إلى عام ١٩٨٢. واعتمدت وزارة البيئة نهجا متكاملا لحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام كجزء من خطة عمل بالغة التفاصيل تم إعدادها مع مختلف الوكالات الحكومية والقطاع ذي الصلة. وتشمل الخطة، في جملة أمور، تنفيذ الاتفاقيات التي اعتمدها مؤتمر ريو، والاضطلاع بأنشطة هامة للتدريب وزيادة الوعي، وبخاصة فيما بين الشباب، في مجال التنوع البيولوجي. وقد قامت وزارة البيئة أيضا بإنشاء لجان تنسيقية فيما بين الوكالات لتنفيذ هذه الاتفاقيات وللاضطلاع بمهام الدعوة في مجال البيئة حسب كل قطاع على حدة.

٤٢ - ومضى قائلا إن حكومة بلده ركزت على تحسين قدرة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على المشاركة في مسؤولية إدارة البيئة. وفي عام ١٩٩٥، أعلنت برنامجا للتخفيف من حدة الفقر يشمل ثلث سكان البلد وينطوي على ضمان حد أدنى للدخل عن طريق تحويلات الدخل المباشرة.

٤٣ - وتشارك كل من المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات الأعمال التجارية، والمؤسسات الصناعية، والحكومة في عملية تشاورية تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من اتفاقات ريو. وفي مجال السياسات اتخذ أيضا قرار بإنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة للتشجيع على زيادة مشاركة جميع الفئات ذات الصلة في عملية اتخاذ القرارات وفي تنفيذ التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٤ - وفي الختام، ناشد الوكالات المانحة الدولية والبلدان المتقدمة النمو أن تدعم أنشطة التنمية المستدامة التي تضطلع بها البلدان النامية على الرغم مما تواجهه من صعوبات كبيرة.

٤٥ - **السيد كا** (السنغال): أشار إلى مسألة مكافحة التصحر فقال إنه بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، في روما في عام ١٩٩٧، دخلت اتفاقية مكافحة التصحر مرحلة حاسمة من مراحل تنفيذها والمتابعة المؤسسية لأنشطتها. وقال إن حكومة بلده، حينما قررت استضافة الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في المستقبل القريب في داكار، فإنها تسعى بذلك إلى المساهمة في تدعيم المكاسب التي تحققت في روما. وقال إن هذا القرار يبرهن على رغبة بلده في تحمل نصيبها من المسؤولية المشتركة عن مكافحة التصحر.

٤٦ - وقال إن التصحر والجفاف، بالنظر إلى ما لهما من آثار هامة وعالمية، يتطلبان اتخاذ إجراءات حاسمة مشتركة. وفي هذا الصدد، أكد على أن جميع الصكوك التي أسفرت عنها عملية ريو ينبغي أن تلقى معاملة متكافئة لما لها من أهمية متكافئة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٧ - وقال إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل إقامة أساس وطيد للاتفاقية، ولا بد، على وجه الاستعجال، من إيجاد حل مرض للمسائل التي لم تُحسم بعد في مؤتمر الأطراف المعقود في روما. وفي هذا الصدد، أشار إلى المواد التي لم يُبت فيها من النظام الداخلي لمؤتمر الأطراف، وإلى آلية تقييم تنفيذ

الاتفاقية، وبرنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا، وعملية تحديد المعايير والمؤشرات، وجمع البيانات بشأن المعارف والممارسات التقليدية، واستخدام هذه البيانات لأغراض الاتفاقية، والمرفق الذي يتناول التنفيذ الإقليمي في بلدان منطقة شرق ووسط أوروبا، وقبل كل ذلك مسألة بدء تشغيل الآلية العالمية. وقال إن هذه المسألة الأخيرة تثير تساؤلات هامة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، يرى وفده أنه من الواضح أن ميزانية أمانة الاتفاقية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، والتي تبلغ ٦ ملايين دولار، ليست كافية لتمويل الأنشطة التي سيُضطلع بها بموجب الاتفاقية. وأضاف قائلا إن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتبادل الخبرات في مكافحة التصحر هما أيضا من السبل الفعالة لتنفيذ الاتفاقية.

٤٨ - ويقتضي التحقيق التام لأهداف الاتفاقية تنفيذ سياسات جريئة على الصعيد الوطني تشمل، من ناحية، الشواغل الاجتماعية - والاقتصادية والبيئية عن طريق الإدارة الرشيدة للموارد، ومن ناحية أخرى مكافحة الفقر وتحسين الأساليب الزراعية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإمكانات موارد الطاقة الجديدة والمتجددة في مكافحة التصحر. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد دراسة مدى ربط الأنشطة التي سيُضطلع بها في إطار الاتفاقية بالدعوة إلى تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية الذي اعتمدته الجمعية العامة بالفعل. وأردف قائلا إنه بمواجهة الأسباب الجذرية للتصحر سيمكن التصدي لتحديات التنمية المستدامة.

٤٩ - **السيد ستيهيلين** (مراقب سويسرا): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر التي اعتمدت بصفتها جزءا من عملية ريو، لأنها تتضمن تعهدات ملزمة قانونا في مجالات هامة لحماية البيئة. ومن الأساسي تشجيع التصديق العالمي لهذه الاتفاقيات وكفالة تعزيزها المطـّرد.

٥٠ - واسترسل قائلا إنه فيما يتعلق بمشكلة تغير المناخ، فإن الأهداف المحددة الموضوعة في بروتوكول كيوتو للحد من انبعاثات غاز الدفيئة وخفضها من جانب الدول الصناعية هي أهداف غير وافية. ولذلك فمن الضروري أن يعتمد في المؤتمر الرابع للأطراف، المقرر عقده في بوينس آيرس، خطة عمل تستند إلى مواعيد نهائية محددة. وفضلا عن ذلك ينبغي بذل العناية لكفالة ألا تؤدي الإجراءات المتخذة لاستخدام آليات مرنة ومصارف غازات الدفيئة إلى الإضرار بالأهداف المحددة في بروتوكول كيوتو.

٥١ - ومضى قائلا إن سويسرا تعتزم التصديق على بروتوكول كيوتو وتنفيذه بدقة في نفس الوقت مع شركائها في البلدان الصناعية. ويقوم البرلمان في الوقت الحاضر بالنظر في مشروع قانون يقترح تخفيض غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠١٠ بنسبة ١٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠.

٥٢ - وفيما يتعلق باتفاقية التنوع الحيوي ذكر أن النتائج التي توصل إليها آخر مؤتمر للأطراف، المعقود في براتيسلافا، تمثل تقدما مرموقا. غير أنه يتعين أن يكون للاتفاقية أثر أكبر في مجالات مثل الزراعة والغابات والسياسة الاقتصادية والسلامة البيولوجية والوصول إلى الموارد الجينية ونقل التكنولوجيا. ويتعين بصورة خاصة أن تعطي أحكامها بشأن الوصول إلى الموارد الجينية وتوزيعها العادل تعبيرا عمليا بدرجة أكبر. وينبغي أن تكون الحلول التي تم التوصل إليها مقبولة لدى البلدان النامية والبلدان الصناعية على حد سواء. وأضاف أن سويسرا

تؤيد بفعالية وضع بروتوكول دولي بشأن منع مخاطر التكنولوجيا الحيوية ويحدوها الأمل في أن يتم اعتماد صك فعال يضمن سير التجارة الدولية في الكائنات الحية المعدلة وراثيا بسلامة تامة.

٥٣ - وبالنسبة لمكافحة التصحر قال إن سويسرا اشتركت بفعالية في صوغ الاتفاقية المعنية بالموضوع وخصصت مبالغ كبيرة للمعونة الثنائية لمكافحة هذا البلاء. وستشترك بنشاط في مؤتمر الأطراف الذي سينعقد في داكار والذي ينبغي أن يضع الإطار المؤسسي للتعاون وبرنامج العمل للسنوات القادمة. وتعول سويسرا أهمية خاصة على اعتماد مذكرة تفاهم بين مؤتمر الأطراف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الآلية العالمية، والتي ينبغي أن تيسر تعبئة الموارد لتنفيذ الاتفاقية. وسيكون من المستصوب أيضا أن تكفل الترتيبات المتعلقة بالتعاون بين أمانة، الاتفاقية والآلية العالمية تحقيق التكامل بين أنشطة كل منهما.

٥٤ - وأردف قائلا إنه بالنظر للطابع المتزايد التعقد للاتفاقيات البيئية، فإن على كل منها أن يقيم روابط ليس من الاتفاقيات الأخرى فحسب بل ومع المؤسسات الدولية التي لديها خبرة ومعرفة متخصصتين في الميادين ذات الصلة. وانطلاقا من هذا المنظور ترحب سويسرا بتوصيات فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وتؤيد جميع الجهود التي تُبذل لتعزيز الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإيجاد تفاعل أكبر بين الأنشطة المضطلع بها بموجب الاتفاقيات المختلفة والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الوطنية والدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة. وفي الختام، كرر الإعراب عن اهتمام سويسرا الكبير بإعلان سنة ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال، وقال إنها تعتزم الاشتراك بنشاط في الأعمال التحضيرية لهذه السنة.

٥٥ - **السيدة خان - كامنغز** (ترينيداد وتوباغو): قالت لقد اعتمد المجتمع الدولي في عام ١٩٩٤ في بربادوس برنامج عمل يقصد منه أن يكمل الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرد في برنامج العمل تعهدات مُلزمة في مجالات تغير المناخ والتنوع البيولوجي تتصدى للظروف الخاصة لهذه البلدان وضعفها.

٥٦ - واسترسلت قائلة إن لجنة التنمية المستدامة تتصدى لمجالات الأولوية الـ ١٤ لبرنامج عمل بربادوس كجزء من برنامج عملها المتعدد السنوات. ويحدو وفدها الأمل في أن تركز اللجنة خلال الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المزمع عقدها عام ١٩٩٩ بشأن تنفيذ برنامج العمل، على النتائج المتوقعة بغية الإسرع في التنفيذ. وأضافت أن العمل التحضيري الذي تقوم به وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ووكالات أخرى بهدف عقد مؤتمر للمانحين في شباط/ فبراير ١٩٩٩ هو عمل مشجع. وفي ترينيداد وتوباغو تجري المشاورات مع الوزارات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ برنامج العمل بهدف التقديم المبكر لحافظة مشاريع. ويؤمل أن يحقق مؤتمر المانحين النجاح وأن يقدم مجتمع المانحين التزامات مؤكدة.

٥٧ - وأضافت قائلة إن تقرير الأمين العام بشأن الخطط والمشروعات المنفذة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/53/358) يعطي فكرة جيدة عن العمل المضطلع به، وإن كان غير كامل. أما المجالات التي استأثرت بمعظم الاهتمام فهي تغير المناخ والتنوع البيولوجي وموارد المياه العذبة. وكان هناك قدر من التداخل في العمل

فقد قدم مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقارير عن المشروعات نفسها. وينبغي وضع آلية لتقديم التقارير تبين بوضوح مصدر التمويل للمشروعات المختلفة.

٥٨ - واسترسلت قائلة إنه يتعين على الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تعيد النظر في أولوياتها انسجاما مع أهدافها الوطنية من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس. وبهذه الطريقة يمكن بسهولة أكبر قياس أثر المشروعات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال ينبغي أن تركز هذه البلدان على العلم والتكنولوجيا. كما يتعين أن يستمر العمل في وضع مؤشر ضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تعد بيانات من أجل إجراء تقييم أكثر شمولا لضعفها الإيكولوجي.

٥٩ - أما مسألة الموارد المالية فهي مسألة حاسمة لاقتصادات الدول الصغيرة. ويتعين على المؤسسات المالية أن تزودها بالأموال اللازمة لتتصدى لطائفة كاملة من مجالات الأولوية على الصعيد الوطني، ويتعين على المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يأخذوا الحالة الخاصة لهذه الدول في الاعتبار.

٦٠ - **السيد كمال** (باكتسان): أشار إلى حماية المناخ العالمي فقال لقد تم إحراز تقدم كبير في وضع نظم معيارية للتصدي لمسألة تغير المناخ. وأن بروتوكول كيوتو والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هما خطوتان هامتان في هذا الصدد. بيد أنه لم يحرز تقدم كبير، إن وجد أصلا، لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، التي تعتبر سببا رئيسيا لتغير المناخ. وليس من الإنصاف أن يتوقع من البلدان النامية، التي ليست لديها التكنولوجيا ولا الموارد أن تتخذ الخطوة الأولى، والأمر يرجع إلى البلدان المقتدمة النمو أن تتولى هي الصدارة. ويحدو وفده الأمل في أن تجري مناقشة هذه المسائل الحاسمة بصورة جادة في الاجتماع القادم للهيئات الفرعية للاتفاقية الذي سيعقد في بوينس آيرس.

٦١ - ثم انتقل إلى الحديث عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية فقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يُساند الجهود التي تبذلها هذه الدول لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة عن طريق المساعدة المالية.

٦٢ - وأضاف قائلا إنه بالنسبة لمسألة تغير المناخ، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعتمد إلى درجة كبيرة على التدابير العالمية لوقف الاحترار العالمي، الذي يشكل خطرا جسيما على وجودها. ويتعين على المجتمع الدولي في غضون ذلك، أن يساعدها على بناء قدراتها لمواجهة أثر تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر عن طريق تزويدها بالمساعدة التقنية والمالية.

٦٣ - ومضى قائلا إن ثمة مسألة أخرى ذات أهمية بالغة لهذه الدول وهي وضع مؤشر ضعف يراعي جميع المتغيرات ذات الصلة. وهناك حاجة لوجود فهم سليم لمدى تعقد مفهوم التعرض للضعف. وينبغي أن يستمر العمل في وضع مؤشر شامل يراعي عددا من العوامل مثل التنوع البيولوجي وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

٦٤ - وبالنسبة لمكافحة التصحر التي لها من الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان الأفريقية ما لتغير المناخ بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فينبغي ملاحظة أنه لا يمكن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدون توفر الموارد الكافية والتكنولوجيات المناسبة. وبغية زيادة فعالية الآليات القائمة لتوليد الموارد ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للآلية العالمية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن القضاء على الفقر هو استراتيجية فعالة لمكافحة التصحر، وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن تزود أفريقيا بالموارد الكافية لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٦٥ - وتابع قائلا إنه من أجل كفالة التنفيذ الفعال للاتفاقية ينبغي إنشاء لجنة تقوم بالاستعراض الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، إذ أن هيئات الاستعراض القائمة قد أسهمت بوضوح في الإسراع بتنفيذ صكوك أخرى.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه منذ اعتماد إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ طرأت زيادة هائلة على مجموع عدد الصكوك القانونية التي تتناول البيئة والتنمية المستدامة. غير أن التدهور البيئي مستمر بلا هوادة، كما تظل أهداف التنمية المستدامة أمرا بعيد المنال. ولذلك ينبغي أن تزود البلدان النامية بالموارد المالية الكافية والتكنولوجيات المناسبة لتمكينها من تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٦٧ - **السيد شتيفانك** (سلوفاكيا): قال إن المجتمع الدولي لم يبد قلقه بشأن حفظ التنوع البيولوجي إلا في السنوات الأخيرة، مع أن كثيرا من الأنواع كان معرضا للخطر منذ وقت طويل. ولم يعتمد المجتمع الدولي صكا ملزما قانونا بشأن هذه المسألة إلا في عام ١٩٩٢.

٦٨ - وأضاف قائلا إن سلوفاكيا استضافت الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في براتيسلافا منذ أشهر قليلة خلت. وكان الاجتماع إيذانا بالانتقال من مرحلة البدء إلى خطة عمل طويلة الأجل، كما وضع مبادئ توجيهية جديدة لبرامج عمل في عدة نظم إيكولوجية هامة. وكانت إحدى أولويات الاجتماع اعتماد برنامج عمل يركز على وضع أول تقييم عالمي للتنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية المائية الداخلية بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة واتفاقية أراضي المستنقعات ذات الأهمية الدولية باعتبارها موئلا للطيور المائية.

٦٩ - وأردف قائلا إن مؤتمر الأطراف قرر اعتماد بروتوكول بشأن السلامة البيولوجية في الدورة الخاصة للمؤتمر في عام ١٩٩٩. ويعتبر اعتماد البروتوكول ذا أهمية خاصة للجنس البشري في مجال التكنولوجيا الحيوية والكائنات الحية المعدلة وراثيا. كما أن المؤتمر أكد ثانية الأهمية البالغة لتنمية التعاون مع الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية الأخرى ذات الصلة، وكذلك مع منظمة التجارة العالمية وبخاصة داخل إطار الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

٧٠ - واسترسل قائلا إن وفده يرحب بنتائج المفاوضات المتعلقة بتزويد مرفق البيئة العالمية بالموارد التي أسفرت عن تعهدات معلنة مقدارها ٢,٧٥ بليون دولار.

٧١ - واختتم كلامه قائلا إنه نظرا لانتخاب جمهورية سلوفاكيا رئيسا للاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف، فلا يزال لها دور هام تقوم به حتى موعد عقد الاجتماع الخامس للمؤتمر في عام ٢٠٠٠. وهي تأمل في إقامة تعاون مثمر مع جميع المهتمين الذين يرغبون في الاشتراك في تنفيذ الأنشطة المعتزم القيام بها في مجال التنوع البيولوجي.

٧٢ - **السيد إنغولفسن** (آيسلندا): رحب بنتائج مؤتمر كيوتو الذي يعتبر خطوة هامة إزاء خفض الخطر الناجم عن الاحترار العالمي. وقال إن الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف الوشيكة الانعقاد في بوينس آيرس تهيئ الفرصة لحسم بعض المسائل المعلقة وإحراز تقدم في مسائل أخرى.

٧٣ - وأضاف أنه قد ذكر في المقرر المتعلق باعتماد بروتوكول كيوتو أن مؤتمر الأطراف الذي سيعقد في بوينس آيرس سينظر في وضع منهجيات مناسبة لمعالجة حالة الأطراف الواردة في المرفق باء. وقد اقترحت آيسلندا حلا لهذه المشكلة في اجتماع الهيئات الفرعية للاتفاقية الذي عقد في بون قبل أشهر قليلة. وقامت بتوزيع مشروع مقرر على جميع الأطراف وأعربت عن رغبتها في الحث على أن يدرس الاقتراح بعناية حتى يمكن الانتهاء من هذه المسألة في بوينس آيرس.

٧٤ - واسترسل قائلا إنه لا بد من إحراز تقدم ملموس في الدورة القادمة لمؤتمر الأطراف بالنسبة لوضع آليات المرونة، لأن هذه الآليات توفر أكثر وسائل مكافحة تغير المناخ فعالية من حيث التكلفة.

٧٥ - واضاف قائلا إنه بغية تيسير بناء توافق الآراء بشأن القواعد والطرائق المتعلقة بتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات والتنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة اشتركت آيسلندا في عمل مفاهيمي قامت به مجموعة من الدول، أسفر عن تقديم ورقة للمناقشة في اجتماع بون من شأنها أن تيسر التوصل إلى توافق في الآراء.

٧٦ - واسترسل قائلا إن بروتوكول كيوتو يسلم بأن عزل الكربون هو وسيلة هامة لمكافحة تغير المناخ. غير أن تعزيز الامتصاص يقتصر على التحريج. ولذلك اقترحت آيسلندا اعتبار إعادة التغطية بالنباتات للأراضي المتدهورة تعزيزا للامتصاص. كما أن إصلاح الأراضي المتدهورة مهم في سياق اتفاقية مكافحة التصحر. ولذلك فمن المفيد لتحقيق أهداف هاتين الاتفاقيتين إدراج هذا النشاط في قائمة الأنشطة التي تهدف إلى زيادة حجم امتصاص البالوعات للكربون.

٧٧ - وأضاف أن وفده يرحب بنتائج الاجتماع الرابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي انعقد مؤخرا في براتيسلافا. ويرحب بصورة خاصة باتخاذ المقرر المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام. وأضاف أن الآيسلنديين على وعي تام بأهمية هذه المسألة، لأن هذه الموارد تمثل المصدر الأكبر الوحيد للبروتين، وتمثل جزءا بالغ الأهمية من النظام الإيكولوجي للأرض.

٧٨ - واستطرد قائلا إن آيسلندا اشتركت بفعالية في وضع برنامج العمل المتعلق بهذه المسألة، وترغب، في هذا الصدد، في التشديد على أنه يتحتم تركيز الجهود على تعزيز الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي للموارد الحية البحرية، مع الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاق تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة

لقانون البحار المتصل بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، مع مراعاة مدونة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لقواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. ويتعين أيضا اتخاذ قرار بشأن ما ينبغي الاضطلاع به من الأنشطة على الصعيد العالمي، وما ينبغي تنفيذه على الصعيد الإقليمي أو الوطني. وفي هذا السياق ينبغي إيلاء الأولوية لإنشاء مراكز إقليمية علمية للمعرفة المتفوقة بالنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وتعزيز هذه المراكز لتوفير التوجيه للمديرين الإقليميين والوطنيين. ويتعين أن يظل هذا الجهد التعاوني الرامي إلى حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي والإدارة المستدامة له شفافا. وتحقيقا لهذا الغرض ينبغي أن يقوم الخبراء الوطنيون باستعراضات نظيره.

٧٩ - ومضى قائلا إن آيسلندا تسلم بأهمية مكافحة التصحر الذي يعتبر ظاهرة لها أثر مباشر جدا على الظروف المعيشية، وعلى الفقر والأمن الغذائي للسكان. ولذلك فإن الاتفاقية المعتمدة بشأن هذه المسألة تعنى ببقاء الأجيال الحاضرة، وتأمين حياة أفضل للأجيال المقبلة. وأضاف قائلا إن الصلة القوية بين تدهور الأرض والظروف المعيشية تجلت واضحة في بلده الذي يُعاني من أثر هذا التدهور على نطاق واسع، ومن فقدان الغطاء النباتي. ولقد أسفر التصحر وتدهور المراعي الناجمين بصورة خاصة عن إزالة الغابات والإفراط في الرعي عن فقدان نصف غطاء التربة في آيسلندا.

٨٠ - وأردف قائلا إن العمليات التي تفضي إلى التصحر في مختلف المناطق المناخية في العالم متشابهة بشكل ملفت. ويمكن لتقوية التعاون بين هذه المناطق أن تؤدي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية، ويمكن تعزيز تقييمها عن طريق الإسهام بمدخلات علمية واسعة النطاق.

٨١ - وأضاف قائلا إن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر يجب ألا ينظر إليه بمعزل عن تنفيذ الصكوك الأخرى المعتمدة بشأن البيئة. ويتعين بصورة خاصة، مراعاة المبادئ المتضمنة في اتفاقية التنوع البيولوجي. كما يتعين التسليم بالصلة الهامة لهذه الاتفاقية بالاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

٨٢ - **السيد فيرياتشيتش** (سلوفينيا): قال إن التنمية المستدامة تستلزم تناول عناصرها البيئية في آن واحد مع تناول عناصرها الاجتماعية والاقتصادية ودعا إلى إحداث تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك.

٨٣ - وأضاف أن هناك مؤسسات دولية مختلفة تتناول بالفعل جوانب محددة للتنمية المستدامة. وقد قررت سلوفينيا من جانبها تركيز أنشطتها على مبادرات واتفاقيات معينة. وبصفتها بلدا جبليا فهي تولي أهمية خاصة لتنفيذ اتفاقية الألب الجبلية المتعلقة بحماية الجبال وللمسائل المتعلقة بحفظ المناطق الجبلية عموما.

٨٤ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن سلوفينيا لا تزال أهلا للحصول على المنح التي يقدمها مرفق البيئة العالمية، فقد قررت، نظرا للأهمية القصوى لهذه الآلية، أن تسهم في التجديد الثاني لموارد صندوقه الاستئماني. وقد قامت سلوفينيا مؤخرا بالتوقيع على بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ بعد أن قامت أولا بإعداد برنامج تفصيلي لتنفيذه. وإن الأنشطة المنصوص عليها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها هي أنشطة ذات أهمية حيوية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأنها من

أشد البلدان تأثرا بالنتائج المترتبة على تغير المناخ. ولهذا السبب يتعين إيلاء احتياجاتها أولوية عالية. وستواصل سلوفينيا عملها في هذا المجال.

٨٥ - وتابع قائلا إن مشكلة التصحر ليست مجرد مسألة تهم مناطق قليلة من العالم: فقد يصبح الحد من آثار الجفاف، في المستقبل القريب، أولوية حتى بالنسبة للدول التي لا تتأثر حاليا بهذه الظاهرة؛ ومن المهم لهذه الدول أن تتخذ تدابير وقائية قبل أن نضطر إلى اتخاذ إجراءات إزاء هذه المشكلة بعد حدوثها.

٨٦ - واسترسل قائلا إن إحدى الأولويات الواضحة لسلوفينيا هي حفظ التنوع البيولوجي. ويجري تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي بصورة مطردة. وفي سياق التنمية المستدامة، تشاطر سلوفينيا الرأي القائل بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه انتباها خاصا إلى أكثر النظم الإيكولوجية هشاشة، مثل المناطق الجبلية. ولذلك فإنها تؤيد الاقتراح الداعي إلى إعلان سنة ٢٠٠٠ السنة الدولية للجبال.

٨٧ - **السيد البناي** (الكويت): قال إن بلده يولي البيئة اهتماما متميزا في جهوده وسياساته الإنمائية. ويتصدى عدد من الهيئات الوطنية والإقليمية للمسائل البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس التعاون الخليجي، الذي تتولى الكويت رئاسته حاليا، قد اعتمد في دورته الثامنة عشرة المعقودة بالكويت في عام ١٩٩٧ وثيقتين هامتين. وتوجز الوثيقتان اتفاقا إطاريا بشأن إدارة النفايات يتكفل بتوفير الغطاء القانوني لترشيد إنتاج النفايات وتخزينها ونقلها ومعالجتها ولإنشاء نظام موحد لحماية الحياة البرية الحيوانية والنباتية في الدول الأعضاء.

٨٨ - وأضاف أن وفد بلده يود، بمناسبة السنة الدولية للمحيطات، أن يوجه الاهتمام إلى أن العدوان الذي شنه العراق على الكويت في عام ١٩٩٠ قد نجمت عنه عواقب خطيرة بالنسبة للبيئة البحرية للكويت والخليج. فقد غرقت عدة سفن في الجزء الشمالي من الخليج. وستكلف عملية انتشال تلك السفن عشرات الملايين من الدولارات ستتحملها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وتشكل تلك العملية خطرا فيما يتعلق بالتلوث لتسرب النفط الخام من السفن. وأكد مدير منظمة حماية البيئة التابعة لمجلس التعاون الخليجي أن كمية النفط المتسربة من الآبار الكويتية التي أحرقها العراق كانت تتراوح بين ٢,٥ و ٣ ملايين برميل يوميا عندما وصلت قوات التحالف في عام ١٩٩١. وقد تدفقت كميات هائلة من النفط أيضا إلى الأراضي الزراعية مما جعل من المستحيل استغلالها زراعيا لعدة عقود قادمة. وبالإضافة إلى ذلك، زرعت الألغام الأرضية في الأراضي الكويتية وذهب ضحيتها مئات المدنيين الأبرياء. وأعرب عن رغبة الكويت في أن تتقدم بالشكر والتقدير للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لما قامت به من جهود من أجل رصد آثار هذه الأزمة البيئية لاتخاذ المبادرات بهدف تخفيف آثارها وإصلاح البيئة في المنطقة.

٨٩ - **السيدة كورادو** (غواتيمالا): قالت إن بلدها، وهو دولة طرف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وفي بروتوكول كيوتو فضلا عن عضويته في الهيئة الإقليمية المعنية بتغير المناخ التي أنشأتها دول أمريكا الوسطى في عام ١٩٩٣، قد أنشأ مجلسا وطنيا معنيا بتغير المناخ يتولى المسؤولية عن ضمان حماية المناخ والترويج لتدابير تثبيت انبعاثات غاز الدفيئة. وقد شرعت تلك الهيئة في اتخاذ عدد من المبادرات، بما فيها وضع قائمة بغازات الدفيئة وإجراء تحليل لتدابير حماية المناخ وإعداد خطة عمل لمكافحة تغير المناخ.

٩٠ - وقالت إن حكومتها قد أنشأت أيضا مكتبا تقنيا لالتماس الدعم من المستثمرين المحتملين في البلدان المتقدمة النمو لمشاريع الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المقرر تنفيذها في غواتيمالا. ويتفاوض المكتب حاليا على عدد من المشاريع في مجالي الطاقة والأحراج.

٩١ - ومضت تقول إن من المهم تنفيذ بروتوكول كيوتو. وتحقيقا لتلك الغاية، ستشارك غواتيمالا بنشاط في المؤتمر الرابع للدول الأطراف المقرر عقده في بوينس آيرس. ولا ينبغي للمفاوضات أن تستبعد أي نظام لزراعة الأحراج واستغلالها لدى مناقشة استخدام التربة كبالوعة كربون. ولن تلتزم غواتيمالا بأي التزام دون تقييم آثاره الاجتماعية والاقتصادية في أول الأمر. وفيما يتعلق بآلية التنمية النظيفة، ينبغي استخدام النهج التنفيذي المشترك وينبغي أن تدرج فيها المشاريع الجارية. وينبغي أن يتوافر للآلية هيكل بسيط وفني وولاية محددة. وبغية قياس تغير المناخ ورصده، ينبغي تعزيز المؤسسات القائمة من خلال توفير الموارد المناسبة وتدريب الموظفين المحليين ونقل التكنولوجيا.

٩٢ - **السيد اندجابا** (ناميبيا): أوضح أن بلده يعلق أهمية كبيرة على مسألة الجفاف والتصحر نظرا لأن معظمه يتألف من أراض قاحلة، وكثيرا ما ينجم عن المناخ المتقلب ومعدلات سقوط المطر المنخفضة جفاف شديد وتؤدي مشاكل أخرى من قبيل ممارسات الزراعة غير السليمة إلى انتشار الفقر عموما بين سكان المناطق الريفية وإلى التعجيل بعملية التصحر الطبيعية. ويؤدي النمو السكاني السريع إلى زيادة تفاقم الضغوط على البيئة، نظرا لأن معظم الناميبيين يعتمدون على الموارد الطبيعية ولا سيما، الأراضي الزراعية في تلبية احتياجاتهم.

٩٣ - وأردف قائلا إنه قد صادقت على اتفاقية مكافحة التصحر نحو ١٤٣ دولة بالفعل. ومن المهم أن ٥١ من بين ٥٢ دولة أفريقية، من بينها ناميبيا، من بين الدول الأطراف، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٩٤ - وأضاف أن وفد بلده يلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاق المقر بين حكومة ألمانيا والأمين العام، وفيما يتعلق بالآلية العالمية. بيد أن الاتفاقية لا يمكن تنفيذها تنفيذا تاما إلا إذا تلقت البلدان المتضررة بشدة من الجفاف والتصحر المساعدات اللازمة، لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتدريب الموظفين العاملين على إدارة الأراضي ونقل التكنولوجيات المناسبة. وعلى الدول الأطراف، لدى حضورها الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في السنغال أن تكرس اهتماما متزايدا لتنفيذ الاتفاقية؛ كما أن النظر في الصلات القائمة بين اتفاقية التصحر والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فكرة مثيرة للاهتمام أيضا ومن الجدير متابعتها.

٩٥ - **السيد عزيز** (تونس): لاحظ أن المجتمع الدولي يبدي اهتماما متزايدا بمشكلة التصحر كما يتضح من نجاح الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف المعقودة في روما في عام ١٩٩٧. وتبعث القرارات المتخذة في تلك المناسبة على الارتياح، لا سيما فيما يتعلق بوظائف الآلية العالمية والنهج الذي اتخذ إزاء مهمة تعبئة الموارد المالية. وينبغي أن يبعث اختيار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية كمقر للآلية العالمية على الرضا من حيث اهتمامات الدول

الأطراف في الاتفاقية. ويبشر الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بالخير بالنسبة لتحقيق أهداف الاتفاقية، بالصيغة التي وضعها المجتمع الدولي.

٩٦ - وأعرب عن الأمل في أن يعتمد المشتركون في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف المقرر عقدها في داكار في عام ١٩٩٨ مذكرة تفاهم تربط المؤتمر بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسينظر المشاركون أيضا في التقرير المقدم عن أنشطة الآلية العالمية، وسيمكنهم في نفس المناسبة إعداد مبادئ توجيهية لإدارة أعمالها.

٩٧ - ومضى قائلا إنه ستتاح للأطراف أيضا، في الدورة التي ستعقد في داكار، فرصة دراسة التعاون والتكامل بين اتفاقية مكافحة التصحر والاتفاقيتين الأخريين اللتين تمخض عنهما مؤتمر ريو. ومن الضروري أن تسفر تلك الدورة عن اتفاق نهائي كي يمكن إنشاء المؤسسات المتعلقة بالاتفاقية وأن تبدأ عملها على الفور.

٩٨ - وتابع كلمته قائلا إنه من المشجع، فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل تنفيذ أهداف اتفاقية مكافحة التصحر، ملاحظة أن عددا متزايدا من الدول قد صادق على الاتفاقية وأن البلدان المتقدمة النمو تبدي اهتماما بها. بيد أنه ينبغي لتلك البلدان احترام التزاماتها التي قطعتها تجاه بلدان الجنوب وذلك بتعبئة موارد مالية إضافية وتيسير نقل التكنولوجيا والدراية الفنية، مما يساعد الدول الأطراف النامية المتضررة من التصحر على تطبيق استراتيجياتها من أجل تخفيف آثار الجفاف.

٩٩ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي بين البلدان النامية من أجل مكافحة التصحر سيعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي للدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في تونس قريبا؛ وفي ذلك الاجتماع سيكرس المشاركون جهودهم لصياغة برامج وطنية والنظر في التوقعات المتعلقة بالتعاون دون الإقليمي وإعداد برنامج عمل إقليمي لمكافحة التصحر. وسينظرون أيضا في التكنولوجيات التقليدية والمعارف والممارسات المستخدمة في ذلك السياق.

١٠٠ - وأضاف أن تونس تستضيف أيضا حلقة دراسية للبحث والتطوير بشأن زراعة الأراضي القاحلة والجهود المبذولة لمكافحة التصحر ستحضرها دول شمال أفريقيا ودول غرب أفريقيا وهيئات بحوث. وسينظر المشاركون في سُبل مكافحة ويلات التصحُّر وسيتطارحون الأفكار بشأن خبراتهم في ذلك المجال.

١٠١ - ومضى قائلا إنه على الصعيد الوطني، أسفرت الجهود التي تبذلها تونس في السنوات الثلاثين الماضية عن التوصل إلى إدراك أكثر دقة لمشكلة التصحر ووعي متزايد بآليات تحات التربة والتصحر والتوصل إلى فهم أفضل لكيفية مكافحة تلك الظواهر بوسائل مقبولة اجتماعيا وناجحة اقتصاديا. وأوضح أن مشكلة التصحر مشكلة معقدة، ولذا فإن الجهود المبذولة حتى الآن لم تنجح في وقف زحفه الخفي.

١٠٢ - واختتم كلمته قائلا إن تونس تسعى إلى الحفاظ على البيئة وفقا لالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١. ولا يمكن اتمام مهمة البلدان النامية بنجاح إلا ضمن إطار مشترك يضم جميع عناصر المجتمع الدولي.

١٠٣ - **السيدة وانغ ينشيا** (الصين): قالت إن دخول الاتفاقية الإطارية بشأن تغيُّر المناخ حيز النفاذ كان خطوة هامة في حملة المجتمع الدولي لمناهضة تلك الظاهرة. وينبغي للبلدان المسؤولة عن الحالة البيئية الراهنة أن تتخذ إجراء فوريا للتخفيف من آثار انبعاثات غاز الدفيئة على البيئة.

١٠٤ - واستطردت قائلة إنه بالرغم من أن بروتوكول كيوتو يتسم بالقصور في كثير من الجوانب فقد وضع جدولا زمنيا للبلدان المتقدمة النمو، وهي المسؤولة أساسا عن انبعاثات غاز الدفيئة للحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وخمسة غازات أخرى من غازات الدفيئة في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢. وليس من الإنصاف، ولا من الواقعي، توقع أن تتحمل البلدان النامية هذه المهمة الشاقة في حين أن شاغلها الأساسي هو تنمية اقتصاداتها وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.

١٠٥ - ومع أن الصين بلد نام فإنه اتخذ مع هذا تدابير تهدف إلى التخفيف من حدة حالة البيئة. واتخذت الصين، ضمن أمور أخرى، إجراءات للحد من نمو سكانها وتنمية مصادر الطاقة المتجددة بغية الحد من استهلاك الفحم وتعزيز كفاءة الطاقة والاضطلاع بمشاريع إعادة زراعة الأحراج وتنمية الزراعة باستخدام أسمدة طبيعية.

١٠٦ - وأضافت أن الصين لا تحبذ التسرع في الأخذ بنهج إزاء التنمية يستند إلى التكنولوجيات غير الملوثة، وتشدد الصين على أن نهجا من هذا القبيل لا ينبغي دراسته إلا إذا كان مكملا للتدابير التي تتخذها البلدان النامية للحد من انبعاثات غاز الدفيئة لديها.

١٠٧ - وتابعت قائلة إن الصين يسرها أن تلاحظ أنه منذ بدء نفاذ اتفاقية مكافحة التصحر، وهي الخطوة الأولى في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وتحقق المزيد من التعاون الدولي في ذلك المجال. وهذا التعاون ضروري ليس فقط للبلدان المتضررة من التصحر بل أيضا للمصالح الطويلة الأجل في جميع البلدان. وبناء عليه، فمن المأمول فيه أن تقدم البلدان المتقدمة النمو الأطراف في الاتفاقية المساعدات التقنية والمالية اللازمة إلى البلدان المتضررة، وأن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٠٨ - وأضافت أن الصين قد أدخلت في السنوات الأخيرة تعديلات على قوانينها الداخلية تتصل بالغابات والمراعي وحفظ البيئة وأحواض الصرف، ووضعت أيضا تشريعات تهدف إلى مكافحة التصحر. وقد أنشأت لجنة تنفيذية عهدت إليها بمهمة تنفيذ الاتفاقية وأعدت خطة عمل وطنية وافتتحت مركزا للبحث ومركزا للتدريب والرصد. وعقد مؤتمر وزاري لتنفيذ الاتفاقية في آسيا في بيجين في عام ١٩٩٧ واختتم المؤتمر أعماله بإصدار إعلان بيجين.

١٠٩ - وأوضحت أن حل المشاكل البيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مشاكل نادرا ما تكون من صنع تلك الدول، يجب أن يتوصل إليه ضمن إطار التعاون الدولي في مجال البيئة والتنمية، وهذا يتطلب دعم المجتمع الدولي ككل. وستشارك الصين بنشاط في كل من الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستنظر في نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي أسفر عن برنامج العمل

من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت عن أمل الصين في أن يحرز تقدم في الاجتماع المقبل للجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بوضع مؤشر لضعف تلك الدول.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.